



# OPCW

## منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تصدر تقريراً جديداً تكذب فيه ادعاءات النظام السوري وروسيا عن اتهام المعارضة باستخدام الأسلحة الكيميائية

يجب الاستناد إلى التقارير التي أصدرتها آلية التحقيق المشتركة وتقرير فريق التحقيق وتحديد المسؤولية لمحاسبة النظام السوري على الاستخدام الواسع للأسلحة الكيميائية

الثلاثاء 6 تشرين الأول 2020

## المحتوى

أولاً: 43 مرة أثبتت فيها بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية استخداماً لها في سوريا غالبيتها من قبل النظام السوري.....2

ثانياً: منظمة حظر الأسلحة الكيميائية توجّه صفقة قاسية للنظام السوري وروسيا عن استخدام المعارضة أسلحة كيميائية في حلب في تشرين الثاني 2018.....3

ثالثاً: عدم تمكن بعثة تقصي الحقائق من زيارة مدينة سراقب والمشفى، ساهم في عدم إثبات استخدام الأسلحة الكيميائية.....5

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:.....5

التوصيات: يجب الاستناد على الأدلة والبيانات التي تمتلكها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل محاسبة النظام السوري على استخدام أسلحة الدمار الشامل.....6

## أولاً: 43 مرة أثبتت فيها بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية استخداماً لها في سوريا غالبيتها من قبل النظام السوري:

أصدرت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يوم الخميس 1/ تشرين الأول/ 2020 تقريرين منفصلين، تناولت في كل منهما حادثة استخدام مزعوم للسلح الكيمائي في سوريا، الحادثة الأولى هي عن مزاعم استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية ضدّ أبناء مدينة سراقب في 1/ آب/ 2016 وكانت خارجة عن سيطرته، [وصدر التقرير في 28 صفحة](#)، والثانية هي ادعاء النظام السوري باستخدام المعارضة السورية أسلحة كيميائية ضدّ أحياء في مدينة حلب في 24/ تشرين الثاني/ 2018، [وصدر التقرير في 98 صفحة](#) باللغة الإنكليزية فقط.

قمنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان خلال الأيام الماضية بمراجعة التقريرين، ومقاطعتهما مع النتائج التي توصلنا إليها سابقاً، وسوف نظهر في هذا التقرير ما سجلناه من ملاحظات، وهذه عملية مستمرة منذ حزيران/ 2014، عندما أصدرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية [تقريرها الأول](#)، فقد قمنا منذ ذلك التقرير حتى الآن بمراجعة مستمرة لكافة التقارير التي أصدرتها، وقد بلغ عدد التقارير التي تضمنت حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية [قراءة 16 تقريراً](#) حتى الآن، وبحسب ما تمكنا من تحليله من هذه التقارير فقد لاحظنا أنها تناولت قرابة 60 هجوم كيميائي محتمل في سوريا، وقد وجدنا أنها قد أثبتت استخدام السلح الكيمائي في 43 منها، وكان آخر هجوم أثبتته هو [هجوم مدينة دوما](#) في محافظة ريف دمشق في نيسان/ 2018.

ثم قمنا بعد ذلك بعملية مقاطعة بين الحوادث الـ 43 التي أثبتتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضمن تحقيقات تقاريرها، وبين قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وتبين لنا نقطتان رئيستان:

النقطة الأولى: أنّ هناك تطابقاً في 30 هجوم، وبحسب ما وثّقناه وجدنا أنّ 28 هجوماً من هذه الهجمات قد تمّ من قبل قوات النظام السوري، وهجومان اثنان قد نفّذهما تنظيم داعش.

النقطة الثانية: تبقى في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان 192 هجوماً بالأسلحة الكيميائية لم تُحقّق فيها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهذه الهجمات موثّقة لدينا بمختلف التفاصيل كالزمان والمكان ونوع الذخائر وعدد المصابين والضحايا وغير ذلك، ونحن نعتقد أنّ هذه الهجمات الموثقة قد تكون أولوية للتحقيق فيها.

وقد وقعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع فريق تحقيق وتحديد مسؤولية الهجمات - Investigation and Identification Team (IIT) في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) [وثيقة مبادئ تعاون](#) شاركت بموجبها بيانات وثقناها عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.



ندعم بشكل حاسم العمل الاحترافي الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفقاً لأعلى المعايير والمنهجيات المتبعة، ونأمل أن يتم استخدام الأدلة الصارمة التي لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في محاسبة النظام السوري الذي استخدم أسلحة الدمار الشامل ضدّ المواطنين السوريين عشرات المرات، وضلّ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجتمع الدولي، وتبيّن كذب كافة ادعاءاته بما فيها حادثة حلب المفبركة من قبله.



**فضل عبد الغني**  
**مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان**

## ثانياً: منظمة حظر الأسلحة الكيميائية توجّه صفقة قاسية للنظام السوري وروسيا عن استخدام المعارضة أسلحة كيميائية في حلب في تشرين الثاني 2018:

زعم النظام السوري بأن فصائل في المعارضة المسلحة قصفت أحياء في مدينة حلب في 24/ تشرين الثاني/ 2018 بأسلحة تحمل مواد كيميائية، ودعمت روسيا حليفها النظام السوري، وتبعتها الصين، وطلب مجلس الأمن الدولي من بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تحقق في هذه الحادثة، ومما هو جدير بالانتباه أن عسكريين روس وصلوا إلى موقع الحادثة في اليوم التالي مباشرة، قبل وصول لجان التحقيق؛ مما يدل على تنسيق عالٍ مع القوات الروسية، كما أوردَ تقرير لجنة تقصي الحقائق أن الشرطة العسكرية الروسية كانت حاضرة في الاجتماعات التي انعقدت مع السلطات السورية جنباً إلى جنب، مما يظهر مدى الاهتمام الروسي ورغبتها في نجاح فبركة الحادثة. وتعمل لجنة تقصي الحقائق وفقاً لمعايير ومنهجية صارمة، زارت مدينة حلب مرة واحدة، وزارات المشافي الثلاثة التي عالجت المصابين، وحصلت على نسخة من السجلات، كما أجرت عشرات المقابلات مع الشهود ومع الناجين، ومع الأطباء، وراجعت البيانات التي زودها بها النظام السوري، كما أن روسيا قد زودت اللجنة ببيانات وعينات، وقد زارت أيضاً مركز الدراسات والبحوث العلمية في مدينة جمرايا بريف دمشق من أجل أخذ العينات من هناك ثم تحليلها في مختبرات معتمدة من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وورد في التقرير أن النظام السوري أتاح الوصول إلى عينات بيئية مثل شظايا الأسلحة المستخدمة، لكنه لم يقدم أية أدلة إضافية، مثل توثيق ومنهجية أنشطة جمع العينات، والمناولة والمعالجة، وسجلات المختبرات، وسلسلة حماية الأدلة، ولا ما هي العينات التي جمعت من قبل النظام السوري، وما هي العينات التي جمعت من قبل روسيا (فريق الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية الروسي)، بناءً على ذلك فقد قيّمت بعثة تقصي الحقائق العينات على أنها أدلة منخفضة القيمة، وغير كافية لإنشاء صلة بين الحادث المبلغ عنه والعينات، لكن بعثة تقصي الحقائق قامت بنفسها بتحليل العينات في مخابر معتمدة من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، شمل نطاق التحليل المواد الكيميائية المجدولة وسلائفها ومنتجات التحلل وعوامل مكافحة الشغب (المقصود غاز مسيل للدموع المستخدم في مكافحة الشغب) والمواد الكيميائية العضوية المكلورة. ولم تظهر التقارير المخبرية وجود مثل هذه المواد الكيميائية في العينات، بناءً على هذه النتائج، ووفقاً لعدم خصوصية العلامات والأعراض، أجرت بعثة تقصي الحقائق التقييم وقررت عدم المضي في جمع العينات الطبية الحيوية، حيث يجب أن يستهدف تحليل المركبات الموجودة في العينات البيئية علامات محددة، وهي غير متوفرة، وقالت البعثة في هذه النقطة:

“لا يمكن للتحليل الكامل للشظايا، والذي تضمّن تحليلاً تقنياً للأسلحة، والملاحظات البصرية، والتحليل الكيميائي، أن يؤكد أن الشظايا المستلمة مرتبطة بحادث كيميائي”

أما عن الأعراض التي ظهرت على المصابين فقد استنتجت البعثة بأنه:

“لا يمكن أن يكون العرض السريري العام للمصابين، ولا الوصف البصري أو الشمي للمادة مرتبطين بمادة كيميائية معينة. العلامات والأعراض المعروضة هي استجابة فيزيولوجية عامة لمجموعة من العوامل الخارجية ويمكن أن تنتج عن عدد كبير من المواد والأمراض”

أما عن الشهود الذين قدّمهم النظام السوري فقد استنتجت البعثة بأنه:

“لم تقدم روايات الشهود معلومات جوهرية للمساعدة في تحديد مصدر أو مصادر انتشار الغاز. ولا يمكن ربط الأجزاء التي قدمتها الجمهورية العربية السورية بالحادثة المبلغ عنها، ولا يمكن تحديد الجهاز أو الأجهزة المعنية المتضمنة في انتشار المادة، ولا النقطة الدقيقة أو نقاط منشأ الانتشار، حيث لا يوجد دليل مادي يدعم هذه المعلومات”

استناداً إلى كل ذلك، خلصت بعثة تقصي الحقائق إلى أنه لم يثبت لديها أن مواد كيميائية قد استخدمت كسلاح في الحادث الذي وقع في حي الخالدية ومحيطها في شمال غرب حلب بتاريخ 24/ تشرين الثاني/ 2018.

## ثالثاً: عدم تمكن بعثة تقصي الحقائق من زيارة مدينة سراقب والمشفى، ساهم في عدم إثبات استخدام الأسلحة الكيميائية:

يقوم النظام السوري بعرقلة عمل بعثة تقصي الحقائق في الحوادث التي تورط في استخدام الأسلحة الكيميائية فيها، كما حظر دخول لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة على مدى تسع سنوات، وحظر كافة المنظمات الحقوقية المستقلة، ويتحكَّم بهذا الدخول وفقاً لما تقتضيه مصلحته، ومما تجدر الإشارة إليه أن النظام الحاكم لم يَقم بأي تحقيق في عشرات حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا ولا في أيٍّ من الانتهاكات الأخرى التي وصلت حدَّ الجرائم ضد الإنسانية. تحدثت بعثة تقصي الحقائق بأن عدم زيارة موقع الحادثة وعدم تمكنها كذلك من زيارة المشفى ساهما بشكل أساسي في عدم تمكنها من إثبات أن أسلحة كيميائية قد استخدمت كسلاح في سراقب في 1/ آب/ 2016، وعلى الرغم من ذلك فقد توصلت اللجنة إلى أنها: ”تمكنت بعثة تقصي الحقائق من تأكيد وجود الشهود في الموقع وقت الادعاء، وبأن روايات الشهود عن الأحداث كانت متسقة ومتماشية مع العلامات والأعراض الطبية الموصوفة“.

وقد وثقنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان هذه الحادثة ضمن [تقرير سابق](#) بشكل مفصل، حيث سجلنا هجوماً بالبراميل المتفجرة، وهذا النوع من الأسلحة لا يمتلكه سوى النظام السوري، حيث يتم إلقاءه من الجو. رصدنا قرابة الساعة 23:00 إلقاء الطيران المروحي التابع للنظام السوري برميلين متفجرين احتوى كل منهما على أسطوانات تحمل غازاً ساماً، على حي سكني وسط سراقب، سقط أحدهما بعيداً عن الآخر قرابة 2 - 3 كم، وقد وثقنا في تلك الفترة إصابة ما لا يقل عن 30 شخص بأعراض صعوبة في التنفس، إضافة إلى دمار محل تجاري بشكل شبه كامل ودمار جزئي في عدة بيوت سكنية، وتحدثنا مع عدد من شهود العيان ومع ناجين من الحادثة، ومع مسعفين وكوادر طبية، كما أن لجنة التحقيق الدولية المستقلة أثبتت هذا الهجوم الكيميائي ضمن تحقيقاتها وأدانت استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية.

## رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

### الاستنتاجات:

1. في الحادثة التي ادعى النظام السوري فيها أن المعارضة المسلحة قد استخدمت أسلحة كيميائية لاحظنا كيف سهَّل عمل بعثة تقصي الحقائق، وسجَّر لها الشهود والأطباء، ومختبر جمرانيا، والحماية، وزيارة موقع الحدث، والمشافي، هذا النظام نفسه الذي طالما عرقل ومنع عمل لجان التحقيق الدولية والمنظمات الحقوقية المستقلة، وما زال يحظر دخول لجنة التحقيق الدولية المستقلة منذ تسع سنوات.

2. لم يكتفي النظام السوري في الحالات التي تورط فيها باستخدام الأسلحة الكيميائية بعرقلة ومنع عمل لجان التحقيق، لكنه قام بطمس وتشويه موقع الحدث في الأماكن التي استعاد السيطرة عليها، وعمل على تهديد الشهود والمصابين.
3. لم يرقم النظام السوري بأي تحقيق في مقتل قرابة ربع مليون مواطن سوري ولا في الوفيات بسبب التعذيب، ولا في استخدام الأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجرة، فحياة المواطن السوري لا تكاد تعنيه في شيء.
4. مركز جمرايا مهيمن عليه من قبل الأجهزة الأمنية، وبدون شك فسوف تكون نتائج تحليلاته مطابقة لما يريده النظام السوري، لا توجد مؤسسات مستقلة فالنظام السوري نظام توتاليتاري بحت.
5. نتائج التحريات التي قامت بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في هجوم حلب المزعوم أظهرت منذ تشرين الثاني/ 2018 أنها عبارة عن فبركة من النظام السوري بمساندة القوات الروسية.
6. حاولت روسيا والنظام السوري تضليل وخداع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في حادثة حلب، وتهدف روسيا والنظام السوري للحصول على أي تصريح أو بيان يدين أية جهة أخرى من أجل البناء عليه وتشويه حقيقة استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية.
7. يظهر مدى الاهتمام والحرص والمتابعة الروسية أنها شريك أساسي في فبركة حادثة حلب، وقد وجّه التقرير صفعة قاسية لكل من روسيا والنظام السوري، لكن روسيا تلقت القسم الأعظم من الصفعة.

**التوصيات:** يجب الاستناد على الأدلة والبيانات التي تمتلكها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل محاسبة النظام السوري على استخدام أسلحة الدمار الشامل:

تتميز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوجود الخبراء والمختصين واتباع معايير عالية في جمع البيانات وتحليلها، لكن من أهم ما يميز المنظمة هو قدرتها على تحليل العينات بسبب المختبرات التي تعمل معها، وهذه الميزة لا توجد لدى المنظمات الحقوقية المحلية ولا مراكز الأبحاث، وقد شاركت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في كل من آلية التحقيق المشتركة التي أنشأها [قرار مجلس الأمن رقم 2235](#)، والتي أصدرت سبعة تقارير بالاستناد إلى أدلة عالية الدقة والمصادقية، وأثبتت مسؤولية النظام السوري عن استخدام السلاح الكيميائي في خمس حوادث، كما يتبع للمنظمة فريق التحقيق وتحديد المسؤولية، الذي أصدر [تقريره الأول](#) في نيسان المنصرم 2020، وأدان استخدام النظام السوري في ثلاث حوادث، ونعتقد أن هذه التقارير، مع التقارير التي أثبتت فيها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن سلاحاً كيميائياً قد تم استخدامه، وبما تحويه من أدلة صارمة تشكل قاعدة صلبة يمكن الاستناد إليها في محاسبة النظام السوري قضائياً، والأهم من ذلك محاسبته سياسياً عبر عدم القبول بعودته إلى حظيرة المجتمع الدولي، واعتباره نظاماً مارقاً خارجاً عن القانون الدولي، ويجب على كافة دول العالم محاربته وردعه: نظراً لاستخدامه أسلحة دمار شامل، ويجب الإسراع في الضغط الجدي لتحقيق انتقال سياسي يُفضي إلى نظام ديمقراطي يحترم القانون الدولي وحقوق الإنسان.



[www.snhr.org](http://www.snhr.org) - [info@sn4hr.org](mailto:info@sn4hr.org)